«اللبنانيون الجدد»... حزب سياسي جديد

حزب سياسي جديد أضيف الى لائحة الأحزاب السياسية المرخّص لها بناء على قانون الجمعيات الصادر في العام ١٩٠٩... هو حزب «اللبنانيون الجدد» الذي اتخذ من بلدة مجدلبعنا في قضاء عاليه مركزاً له، محدداً أهدافه تحت عناوين عدة أبرزها التزام حماية الحريات الخاصة والعامة والفردية والجماعية والمساهمة في تطوير النظام السياسي اللبناني. وأعلن مؤسسو الحزب أن حزبهم يولي مشاكل الشباب اهتماماً خاصاً ويعمل على تحسين أوضاعهم، ويدعم إقرار قانون الزواج المدني الاختياري، ويعتبر رئيس الجمهورية المنتخب «القائد الوحيد للأمة وله الولاء ولا يجوز الولاء لغيره»، كما يعتبر جميع شعوب العالم «صديقة باستثناء من يعتدي على وطننا». وتعهد الحزب أن تكون التظاهرات التي يدعو إليها «من دون فوضى قد تسبب بإزعاج الآخرين وتتقدمها لافتات للتعبير عن مطالبنا بطريقة مهذبة وحضارية»...

أسماء المؤسسين: داني فؤاد عبد الخالق، ايلي جوزف معلوف، بسام غبريال ربيز، هلا محمد مقصود، مازن نبيل العيد.

أسرار

* رئيس مؤسسة رقابية عُيّن حديثاً وجد أنه ليس في موازنة مؤسسته اعتمادات لراتبه وتعويضاته... فتم نقل مبلغ من الاحتياط لتأمين دفعها!

* ٧٥٠ مليون ليرة لبنانية قيمة الاعتمادات التي نقلت من احتياط الموازنة لإحدى المديريات العامة لتغطية نفقات قرطاسية ومحروقات وزيوت للمولدات وتحديث وتطوير دوائر هذه المديرية!

* رفض وزير من تيار أكثري إعادة النظر في قرار اتخذه بحق مدير عام في وزارته، على رغم أن جهازاً رقابياً لفته خطياً الى تجاوزه القانون.

التجاوب مع المطلبين يعجّل القرار الظني

التحقيق الدولي يطلب بصمات بالجملة بعد «الماكيت» المصورة بالثلاثة أبعاد ويدعو شهوداً حزبيين مجدداً

بات في حكم المؤكد، استناداً الى مصادر قضائية مطلعة، أن يصدر المدعي العام الدولي القاضي الكندي «دانيال بيلمار»، قراره الظني في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة الجارية في ضوء المعلومات التي جمعتها لجنة التحقيق الدولية والاختبارات التي أجرتها، وفحوص الحمض النووي التي أخضع لها عدد من الشهود خلال سنوات التحقيق التي بدأت مع القاضي الألماني «ديتليف ميليس» والقاضي البلجيكي «سيرج براميرتز» وصولاً الى القاضي «بيلمار».

واستناداً الى المصادر نفسها، حملت المعلومات التي وصلت من «لاهاي» خلال الأسبوعين الماضيين معطيات تدل على إنجازين سيساهمان في جهوزية القرار الظني:

- الأول الانتهاء من «الماكيت المرئية» التي أعدها فريق متخصص أوفده القاضي «بيلمار» الى بيروت قبل أسابيع، وعمد الى تصوير مسرح الجريمة قرب فندق «السان جورج» والشوارع المتفرعة منه، والمسلك الذي قطعه موكب الرئيس الشهيد منذ لحظة مغادرته مبنى مجلس النواب في ساحة النجمة الى حين وقوع الانفجار في الشاحنة الملغومة. ومن شأن هذه «الماكيت المرئية» التي أعدت وفق تقنية متطورة وحديثة من ثلاثة أبعاد (3 Dimensions) أن تحدد إطار الجريمة وتوقيتها وتعطي فكرة «عملية» على الأسلوب الذي اعتمد في تفجير الشاحنة ومكان وقوفها وتنقل المشاهد الى مسرح الجريمة وكأنه يعيش فصولها من جديد.

- الثاني، استماع لجنة التحقيق الدولية الى عدد قليل من الذين طلبت الاستماع إليهم كشهود والمنتسبين الى «حزب الله» وقد تمحورت الأسئلة التي طرحت عليهم على معرفة ما لديهم من معلومات حول الجريمة بشكل عام، وبعض التفاصيل بشكل خاص. وقد تم الاستماع الى هؤلاء الشهود في «مكان آمن» في الضاحية الجنوبية من بيروت ضمن التوافق الذي تم بين اللجنة الدولية وقيادة «حزب الله»، والذي مكّن من الوصول الى اتفاق على مكان الاستجواب.

ولم تؤكد المصادر القضائية المعلومات التي كانت ترددت حول أن القرار الظني الذي سيصدر بعد أشهر، ارتكز بشكل أساسي على بنية التحقيق الذي أجراه «ميليس»، والفرضيات التي أعلنت في حينه، لافتة الى أن مثل هذه المعلومات لن يكون من السهل تأكيدها أو نفيها لأنها تندرج في إطار سرية التحقيق الذي تحرص هيئة المحكمة، كما القاضي «بيلمار» على المحافظة عليها. إلا أن الأكيد، وفقاً لهذه المصادر، فإن ثمة ربطاً أقامه التحقيق الدولي بين جريمة اغتيال الرئيس الشهيد الحريري، وعدد من جرائم الاغتيال التي حصلت بعد الجريمة الأم، وما أسفرت عنه من شهداء وأضرار. وقد ساعدت التحقيقات التي أجراها القضاء اللبناني في الجرائم التي تلت اغتيال الرئيس الشهيد الحريري، في توفير العناصر الكفيلة بتحقيق الربط بين الجرائم التي تتالت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

دانيال بيلمار

شهود وبصمات

وعلمت «الأفكار» أن التحقيق الدولي ينتظر موقفاً لبنانياً من مسألتين يحتاجهما المحققون الدوليون: الأولى تتعلق بمثول عدد آخر من الشهود الحزبيين أمام التحقيق مجدداً مع اختلاف في ظروف مثولهم في الزمان والمكان وهي مسألة لم تكن حُسمت بعد. أما المسألة الثانية فتتعلق بالحصول على «داتا» البيانات الخاصة ببصمات اللبنانيين المتوافرة لدى الأحوال الشخصية أو في أرشيف جوازات السفر اللبنانية. غير أن هذا الأمر لا يزال يحتاج الى مراجعة لاسيما وأن ثمة جهات لبنانية ترى أن تُحدد الجهة الدولية أسماء الأشخاص الراغبة في الحصول على بصماتهم لمقارنتها مع معطيات لدى التحقيق الدولي لأنه من غير المنطقي تسليم «الداتا» كاملة لأنها من خصائص السيادة اللبنانية ناهيك على سرية المعلومات التي لا يمكن كشفها إلا في ضوء شكوى قضائية من جهة متضررة، أو تهمة محددة صادرة عن الهيئات القضائية المختصة.

ووفقاً للمعلومات المتوافرة، فإن الجهة المعترضة على تسليم بيانات البصمات كاملة، تعتبر أن ما حصل في السابق من تسليم التحقيق الدولي لوائح كاملة بأسماء الطلاب المسجلين في الجامعات اللبنانية وعناوينهم، شكل خطأ لا يجوز تكراره من خلال «تعميم» الشكوك أو الاتهامات، بدلاً من اللجوء الى تحديد الحاجة، بالاسم والصفة والسبب، تفادياً لأي مبالغة أو تجاوز للأصول الواجب اعتمادها في حالات مماثلة.

لا تدفق لإعلاميين... وحملات دعائية للسياحة في إسرائيل!

تقارير ديبلوماسية تؤكد تراجع احتمالات الحرب بالتزامن مع استمرار المناورات و«الضربات الوهمية»

أجمعت التقارير التي وردت الى مراجع رسمية لبنانية وأخرى ديبلوماسية أجنبية قبل مجزرة إسرائيل في «أسطول الحرية»، على القول بأن احتمالات إقدام إسرائيل على شن حرب على لبنان و«حزب الله» في الأشهر القليلة المقبلة، قد تراجعت بنسبة ملحوظة على رغم استمرار «اللهجة العالية» في التصريحات والتعليقات الصادرة من إسرائيل ومن لبنان على حد سواء. وهذه الخلاصة عاد بها أيضاً رئيس الحكومة سعد الحريري من جولاته الخارجية، وكذلك عدد من المسؤولين اللبنانيين الذين زاروا عواصم عربية أو أجنبية خلال الأسبوعين الماضيين. إلا أن تراجع احتمالات الحرب لا يلغي واقعاً قائماً أشارت إليه التقارير الديبلوماسية ومفاده أن ثمة غالبية واضحة داخل المجتمع الرسمي الإسرائيلي، المدني والسياسي والعسكري على حد سواء، لا تزال تضع خيار الحرب أو «الضربة السريعة» للمقاومة في لبنان، من ضمن سلسلة خيارات سلبية تناقشها مع الجهة المعنية وصاحبة القرار من دون أن تتمكن من الحصول على أكثرية توفر لها الحصانة المطلوبة للقيام بعمل عسكري ضد لبنان.

واستناداً الى التقارير نفسها التي تمت مناقشة مضمونها خلال اجتماع جمع كبار المسؤولين اللبنانيين على هامش مناسبة رسمية، فإن الفريق الإسرائيلي «المتحمس» للحرب يدرك في الوقت نفسه - كما الفريق المعارض - ان أضراراً جسيمة ستعاني منها إسرائيل داخل مجتمعها المضطرب أساساً وغير المتماسك سياسياً، فضلاً عن الخسائر البشرية التي تقدرها الاحصاءات واستطلاعات الرأي بأنها لن تقل عن عشرة آلاف إسرائيلي بين مدني وعسكري، علماً أن هذا الرقم يمكن أن يتضاعف إذا كانت الحرب الإسرائيلية شاملة أي براً وبحراً وجواً وبكل أنواع الأسلحة. إضافة الى ذلك، فإن القيادة الإسرائيلية لن تضمن بعد الحصول على موافقة أميركية لأي عمل عسكري ضد لبنان لأن إدارة الرئيس «باراك أوباما» راغبة في المحافظة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والحؤول دون حصول أي خلل من شأنه أن يشعل مواجهة لا ترى الإدارة الأميركية أن أوانها قد حان، لاسيما وأنها تعمل على خط عودة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال مهمة السناتور «جورج ميتشيل» التي تبقى أولوية بالنسبة الى الرئيس «أوباما».

مناورات «نقطة تحوّل ٤» في إسرائيل.

ولاحظت التقارير التي أعدت حول موضوع التهديدات الإسرائيلية أن الاستقصاءات وجمع المعلومات حول ما تردد عن امتلاك المقاومة اللبنانية صواريخ «سكود» البعيدة المدى والمتطورة، أظهرت أن لا صحة لذلك وأنه لم تعبر الأراضي اللبنانية صواريخ «سكود» الأمر الذي يعني أن ما قيل عن وجود صواريخ «سكود» في لبنان لا أساس له من الصحة. وقد تراجعت الرواية الإسرائيلية حول هذه المسألة من خلال ما أعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتانياهو» من أن صواريخ «سكود» بقيت في دمشق ولم تدخل الى لبنان، وأن «حزب الله» يديرها من قواعده في سوريا!

وفي هذا الإطار، أكد مصدر رسمي لـ«الأفكار» أن التهديدات الإسرائيلية التي تراجعت بشكل كبير، أبقت وتيرة «الحرب المتخيلة» مرتفعة بديل استمرار المناورات الإسرائيلية بالتزامن مع استمرار «فرضية» اطلاق الصواريخ من مواقع لـ«حزب الله» في اتجاه الأراضي المحتلة. وتندرج في هذا السياق التدريبات التي سميت «نقطة تحوّل ٤» للدفاع المدني تحسباً من هجوم صاروخي كبير تتعرض له إسرائيل.

السيد حسن نصر الله في خطاب يوم التحرير.

جنوبيون يحتفلون بذكرى التحرير.

لا نية لبنانية

في المقابل، لاحظت التقارير «ارتياحاً دولياً» لما سمعه الموفدون الأجانب الذين تناوبوا على الحضور الى لبنان خلال الأسابيع الماضية لاستكشاف حقيقة الموقف اللبناني، والذي تلخص بأن لا نية لشن أي هجوم على المواقع الإسرائيلية، العسكرية أو المدنية، إذا لم تعتدِ إسرائيل على لبنان، لكن ذلك لا يسقط من حساب اللبنانيين ضرورة بقاء الجهوزية العسكرية للجيش والمقاومة، والجهوزية الديبلوماسية من خلال الزيارات الرسمية اللبنانية الى دول الخارج ولاسيما منها دول القرار، لأنه احتمال الوثوق بالتطمينات الإسرائيلية محدودة لا بل معدومة قياساً الى ما كان يجري في السابق.

ومن ضمن هذه «الجهوزية» تندرج مواقف الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله التي أطلقها في الذكرى العاشرة لتحرير العام ٢٠٠٠ والتي طرح فيها «معادلة رعب» جديدة قوامها قصف البواخر والسفن الداخلية والخارجة من الموانئ الإسرائيلية إذا ما حاصرت إسرائيل الشاطئ اللبناني كما حصل في العام ٢٠٠٦ خلال حرب تموز (يوليو) واستمر الى ما بعد وقف العدوان وصدور القرار ١٧٠١ عن مجلس الأمن الدولي.

وترى مراجع معنية أن كلام السيد نصر الله «مادة جديدة» زرعها في نفوس الإسرائيليين وأصبحت هدفاً لجمع المعلومات حول وجود أسلحة متطورة لدى «حزب الله» قادرة على قصف الموانئ الإسرائيلية، كما هي القدرة على قصف المطارات والمصانع والمنشآت وفق معادلة «ما بعد بعد حيفا». وإضافة الى الذعر الذي أحدثه كلام السيد نصر الله داخل المجتمع الإسرائيلي، فإنه أعطى العاملين في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية هدفاً جديداً للبحث عنه، كما كان الأمر بالنسبة الى البحث عن صواريخ «سكود»، فضلاً عن أن التدريبات الإسرائيلية عن «الحرب الوهمية» باتت غير كاملة لأنها لم تشمل مواجهة القصف البحري للزوارق والموانئ الأمر الذي سيفرض على الإسرائيليين وضع خطة دفاعية جديدة تلحظ «ردعاً بحرياً»، كما وضعت خطط لـ«الردع الصاروخي» وأخرى لـ«الردع البري».

مؤشران: إعلامي وسياحي

في غضون ذلك، «رصدت» جهات متابعة مؤشرين على استبعاد قيام إسرائيل بعمل عدواني ضد لبنان خلال الفترة القريبة، أضافتهما الى سلسلة التطمينات التي سمعها المسؤولون اللبنانيون خلال اتصالاتهم مع قادة الدول الكبرى ولاسيما زيارة الرئيس الحريري للولايات المتحدة الأميركية قبل أسبوعين:

- المؤشر الأول عدم تهافت مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية على لبنان وإسرائيل كما كان يحصل في السابق لدى تصاعد الحملات الإعلامية بين المقاومة وإسرائيل، إذ لم تسجل حركة اعلامية غير عادية في اتجاه لبنان، في وقت أسرّ عدد من السفراء الأجانب الى قريبين منهم أنهم سيمضون إجازات طوعية هذا الصيف مع عائلاتهم خارج لبنان.

- أما المؤشر الثاني فله دلالاته أيضاً ويتمثل بالحملات الإعلامية التي تقوم بها الدوائر الإسرائيلية المختصة في أوروبا وآسيا لجذب السياح الى منتجعاتها السياحية الشمالية والتي كانت تفرغ عادة لدى حصول أي توتر على الحدود اللبنانية الجنوبية. ويقول مطلعون على هذه الحملات الدعائية إن إسرائيل رصدت مبالغ مالية مرتفعة للقيام بحملات في وسائل الإعلام الأوروبية والأميركية والروسية والآسيوية لتأمين مشاركة أكبر عدد ممكن من السياح في الرحلات السياحية المنظمة نحو إسرائيل.

اتصال وسلام وكلام... فكتاب وموعد للقاء...

جنبلاط في بعبدات قريباً لتكريس المصالحة مع لحود!

بين الهتاف الذي أطلقه في بيروت العام ٢٠٠٥ «يا بيروت بدنا التار... من لحود ومن بشّار»، واتصاله الأسبوع الماضي بالرئيس السابق العماد اميل لحود، مسافة زمنية اختصرها رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط بخطوط سياسية تضاف الى سلسلة الخطوات التي قام بها منذ ما قبل الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩، والتي كثّفها بعد الانتخابات وتوّجها بزيارة دمشق ولقاء الرئيس السوري بشار الأسد، بعد سلسلة خطوات تصالحية جذّرت تموضعه السياسي الجديد، خارج «١٤ آذار»، حليفاً لسوريا ولخيار الممانعة المتمثل بالمقاومة في الجنوب وفلسطين.

وكان الحديث عن مبادرة سيقوم بها النائب جنبلاط تجاه الرئيس لحود قد بلغ حده قبل زيارة العاصمة السورية، لكن جنبلاط كان يفضل إبعاد «هذه الكأس» عنه، بسبب الخلافات السياسية التي اشتدت بينه وبين الرئيس لحود، الى درجة أنه قال في إحدى المقابلات التلفزيونية إنه يفضل ألف مرة الذهاب الى سوريا مهما كانت الظروف والأثمان، على أن يعيد تواصله مع الرئيس لحود. إلا أن الزعيم الدرزي، الذي زار دمشق ثلاث مرات حتى الآن، قرر على ما يبدو طي الصفحة نهائياً بكل عناوينها، فطلب قبل أيام من مساعده تأمين اتصال له مع الرئيس لحود بعد ست سنوات من الانقطاع، لكن وجود لحود في اجتماع حال دون التواصل المباشر، الى أن انتهى اجتماع الرئيس السابق الذي ردّ الاتصال بالمثل وكان سلام وكلام ودعوة من جنبلاط الى تناسي الماضي «حتى لا نكون أسراه»، والإشارة الى «المستقبل المفتوح أمامنا». وكان رد الرئيس لحود ايجابياً وودوداً، كما قالت مصادر الرئيس السابق، وتلا ذلك في اليوم التالي وصول كتاب هدية من جنبلاط الى الرئيس لحود للباحث الباكستاني «أحمد رشيد» عنوانه «النزول الى الهاوية».

في ظل جميل لحود

وفي معلومات «الأفكار» أن للاتصال الذي أجراه جنبلاط بالرئيس لحود، تتمة ستكون في زيارة يقوم بها جنبلاط الى دارة الرئيس السابق في بعبدات حيث كان يلتقي الزعيم كمال جنبلاط والد الرئيس لحود اللواء جميل لحود الذي كان حليفه السياسي على مدى سنوات ومرشحه الأبرز لرئاسة الجمهورية، ثم أحد أبرز الداعمين له وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (كانت وزارة واحدة سابقاً) نظراً لقناعاته الإصلاحية وتوجهاته الاشتراكية حتى لُقّب بـ«الجنرال الأحمر».

اميل لحود

وفي اللقاء المتوقع في بعبدات، تطوى صفحة الخلاف بين الرجلين في إطار المسيرة التصالحية التي بدأها والتي ينتظر أن تشمل أيضاً لقاء مع النائب السابق فيصل الداود عندما يزور للموارنة، كما يحضّر لرحلة خارجية بعد انتقاله من مقره الصيفي في الديمان مع أيلول (سبتمبر) المقبل الذي يتوقع أن ينتقل إليه في الأسبوعين الأولين من شهر تموز (يوليو) المقبل.

جنبلاط راشيا، وذلك رداً على اتصال كان أجراه الداود معه قبل أيام بمبادرة من الوزير السابق وئام وهاب.

تجدر الإشارة الى أن الاتصال بين لحود وجنبلاط نزل برداً وسلاماً على المسؤولين السوريين وفقاً لما لمسه الوزير غازي العريضي خلال زيارته الأخيرة الى دمشق، نظراً للموقع الخاص الذي يحتله الرئيس لحود لدى القيادة السورية عموماً، والرئيس الأسد خصوصاً، علماً أن دمشق شجعت وتشجع كل انفتاح للنائب جنبلاط على القريبين منها والحلفاء الذين تحملوا كثيراً خلال السنوات الخمس الماضية، وبالتالي لا يمكن لدمشق أن تتناسى ذلك أو أن تجري أي مصالحات على حسابهم.

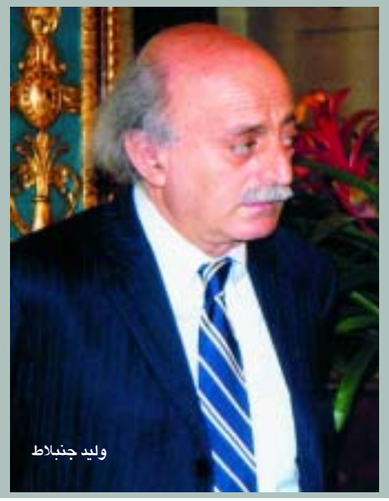
وليد جنبلاط

أما بالنسبة الى اللقاء المرتقب بين جنبلاط والنائب السابق فيصل الداود فإنه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة ليكتمل عقد المصالحات الجنبلاطية ـ الدرزية على خلفية تحصين الساحة الداخلية أولاً، واللبنانية ـ السورية الحليفة ثانياً، في ضوء إعادة تقييم جنبلاط لأحداث الحقبة السابقة والممتدة من شباط (فبراير) ٢٠٠٥ وحتى السابع من أيار (مايو) ٢٠٠٨ ضمن إطار مراجعة نقدية شاملة على مستوى البيتين الدرزي والاشتراكي.

وعلى خط موازٍ تقول مصادر درزية مطلعة إن المساعي التي تبذلها شخصية لبنانية مكلفة من القيادة السورية قد بدأت تأتي ثمارها على صعيد إزالة العقبات أمام لقاء مصالحة بين النائب طلال ارسلان والوزير السابق وئام وهّاب.

*** في تقرير تسلمته وزارة الخارجية من سفيرنا في الخرطوم أحمد الشماط أن اسرائيل تعمل على تقسيم السودان في الاستفتاء المقبل، حتى تضع يدها على مياه النيل الجارية في القسم الجنوبي من السودان، وهو أمر تتنبه له مصر وتعد له ألف حساب.**

دبابيس

«قال وزير العدل ابراهيم نجار إن القضاء سينفذ القانون بحق الذين ارتكبوا جريمة ضهر العين».

■ قال الوزير السابق كريم بقرادوني إن تسليم القاتل حنا البرساوي في ضهر العين، جاء تأكيداً على أن الدكتور جعجع لا يريد كسر **مزراب العين**!

□ **وقال الوزير السابق وئام وهاب إن جريمة ضهر العين غطت على ملف عيون أرغش**!

■ أرسل الدكتور سمير جعجع رسولاً الى الرئيس ميشال سليمان ليقول له: **العين** ما بتعلى عن الحاجب!

□ **رفض وزير الداخلية زياد بارود في إدارته للمعركة الانتخابية أن يطبق مثل: لا عين تشوف ولا قلب يوجع!**

■ قال أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى بعد مجزرة إسرائيل في «أسطول الحرية»: **عيني** بتضحك... وقلبي بيبكي!

□ **قال المطران ايلاريار كبوجي أحد الناشطين في «أسطول الحرية»: إن «ناتانياهو» صاحب عين من قزاز!**

■ قال الدكتور هاني سليمان الناشط اللبناني في «أسطول الحرية» على التلفون المحمول من المستشفى في غزة لصديقه معن بشور عن مجزرة إسرائيل: شفت **بعيني** ما حدش قللي!

نشاط حافل ينتظر البطريرك داخل لبنان وخارجه

البابا يضع حداً للشائعات والتسريبات: خدمة صفير للكنيسة لا تعرف الكلل

الزيارة الرعوية التي قام بها البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير لمحافظة عكار، بعد محطة قصيرة في طرابلس، والزيارة المرتقبة بعد أيام لزحلة وبلدات بقاعية مجاورة (أشارت إليها «الأفكار» في عدد سابق)، تشكل ـ إضافة الى البعد الرعوي والديني ـ جواباً غير مباشر على التساؤلات التي طُرحت خلال الأسابيع الماضية، وتحديداً قبل زيارة البطريرك صفير للفاتيكان، حول مستقبل استمرار البطريرك في السدة البطريركية وهو الذي احتفل في ١٦ أيار (مايو) بعيد ميلاده التسعين، وبدأ سنته الحادية والتسعين...

وتقول مصادر الصرح البطريركي في بكركي إن الشائعات التي سُرّبت والروايات التي تم التداول بها حول عزم البطريرك على التنحي، لا تنطبق على الواقع ولا أساس لها إلا في مخيلة مطلقيها، وتورد سلسلة أدلة على ذلك، من أبرزها البرنامج الذي أُعد لزيارات البطريرك للبقاع وعدد من الأبرشيات المارونية الأخرى، إضافة الى رحلته المتوقعة الى باريس للقاء الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي»، إضافة الى التحضير لسينودس البطاركة والمطارنة الشرقيين الذي وضعت خطوطه العريضة خلال وجود البطريرك في الكرسي الرسولي مع عدد من البطاركة والمطارنة للكنيسة الشرقية، ناهيك عن احتفالات تطويب الأخ أسطفان نعمة في أواخر شهر حزيران (يونيو) وما سيرافق ذلك من تظاهرات دينية ومناسبات يرأسها البطريرك.

البطريرك صفير

وتضيف المصادر أن البطريرك عازم، ما دام يتمتع بصحة جيدة وبهمة عالية، على تحمل مسؤولياته كاملة في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق

اقرأوا رسالة البابا

وتدعو المصادر نفسها الذين يروّجون من حين الى آخر معلومات مختلقة حول وضع البطريرك صفير وعلاقته بالكرسي الرسولي، الى قراءة مضمون الرسالة التي وجهها البابا «بنيديكتوس السادس عشر» إليه لمناسبة بدء سنته الخامسة والعشرين على رأس الكنيسة المارونية ومرور ٦٠ عاماً على سيامته الكهنوتية و٩٠ سنة على مولده، والتي ضمّنها الأب الأقدس «اعترافاً بالجميل لهذه السنوات العديدة التي أغدقها الله بسخاء عليكم ولخدمتكم التي لم تعرف الكلل في جانب الكنيسة المارونية العزيزة التي قدتموها بعناية راعوية خاصة ولإلتزامكم الدائب خدمة السلام ورفاهية بلد الأرز الجميل». وتضيف المصادر نفسها أن دعوة البابا سيدة لبنان والقديس مارون وجميع القديسين والطوباويين الى مساعدة البطريرك وشخصه وطائفته أمام المسيح والله، فيها أكثر من رسالة ومعنى لاسيما قوله أن يكون مجمع الأساقفة الخاص قريباً من أجل الشرق الأوسط، مساعداً على تحقيق ما يتمناه البطريرك والكنيسة.

وما لم يقله الأب الأقدس في رسالته، أورده رئيس مجمع الكنائس الشرقية الكاردينال «ليوناردو ساندري» الذي عدّد في رسالته الى البطريرك المراحل التي قطعها في الكنيسة المارونية، كاهناً وأسقفاً وبطريركاً وكاردينالاً، مشيراً الى مسيرة البطريرك طوال هذه الأعوام ليختم بعبارة المسيح في انجيل متى: «هلم أيها العبد الأمين، لقد كنت أميناً على القليل، فإني أجعلك أميناً على الكثير، ادخل فرح سيدك».

وتخلص المصادر في بكركي الى الدعوة الى «قراءة هادئة ومتأنية» لمضمون رسالتي البابا والكاردينال «ساندري» لإدراك الموقع المميز الذي يحتله البطريرك صفير في الفاتيكان، والذي يضع حداً للتسريبات والروايات التي لا تجد صدى لها في الدوائر البابوية.